

دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري

- دراسة ميدانية بمدينة باتنة -

أ/ هند غدائفي. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي - الجزائر

أ/ رحمة غضبان. جامعة علي لونيسي البلدية - الجزائر

ملخص:

لقد عمدت الدول إلى ترسيخ مفهومها للمواطنة على مرور المراحل التاريخية بتعميق العلاقة بينها و بين مجتمعاتها من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني و توفير مشاريع التنمية الاجتماعية و السعي لتحقيقها، بالإضافة إلى انجاز التقدم العلمي المطلوب الذي يشهد له في الساحات الدولية و غيرها من المظاهر المجسدة للمواطنة التي تمخضت عن تراكمات اجتماعية في الدول الغربية تحاكي واقعها الاجتماعي، و مرت بمراحل تاريخية جعلت من تلك الدول تأسس للمواطنة و تعتبرها ثقافة قبل أن تكون ممارسة، ففي كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم المواطنة التي عكست شكل الممارسة السياسية السائدة و طريقة تنظيم الدولة و المجتمع على كافة المستويات بما فيها علاقة الدولة بشعبها. على عكس الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة و التي استوردت مفهوم المواطنة ليبقى نظريا دون أي ممارسة له، ما استوجب تكاتف الجهود بين مختلف مؤسسات المجتمع لجنبي ثمار المواطنة، ما اثار في اذهاننا التساؤل التالي: ما هو الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: المواطنة، مؤسسات المجتمع المدني.

Abstract :

States have established their concept of citizenship over the passage of historical stages by deepening the relationship between them and among their societies through the advancement of the national economy and the provision of social development projects and the pursuit of them, in addition to the achievement of the scientific progress required in the international squares and other manifestations of the embodied citizenship, which resulted in the accumulation of social in Western countries simulated their social reality, and passed through the historical stages made those countries established citizenship and consider it a culture before it is an exercise, at every stage of the development of the concept of citizenship, which reflected the form of political practice prevailing and the way of organizing the state and society at all levels, including the relationship of the state to its people. Unlike the Arab countries in general and Algeria in particular, which imported the concept of citizenship to remain theoretical without any practice, which necessitated the concerted efforts among different institutions of society to reap the benefits of citizenship, which raised in our minds the following question: What is the role played by civil society institutions to consolidate the values of citizenship in Algerian society?

Keywords: citizenship, civil society organizations.

مقدمة

تعتبر المواطنة عن الانتماء الحقيقي للوطن ليس بحكم الميلاد فيه او الحمل لجنسيته، او ربما لتأصله فيه و انما من ناحية المساهمة في بنائه طواعية، و يتجسد مفهوم المواطنة في سلوكيات تعبر عن الرضا او التمرد عن واقع يعيشه الفرد في المجتمع، من ابسطها كعدم رمي القمامة في أي مكان في الشارع إلى اعقدها، إلا أن مفهوم المواطنة في الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة نجده فقط في اللوائح و القوانين التي تبرز الحقوق و الواجبات دون ممارسة فعلية لها في الواقع الاجتماعي، فعند استيرادنا للمفاهيم التي ترعرعت في بيئة مغايرة لمجتمعنا كان لزاما علينا تكييفها مع واقعنا ، ففكرة المواطنة لا تزال بعيدة عن المجتمع الجزائري نتيجة معاناته المريرة مع الاستعمار الفرنسي الذي حاول نشر الأمية و الفقر و الجهل فيه، و مع عدم تمكين الدولة للمواطنين بعد الاستقلال من معاشيتهم لهذا المفهوم لتبقى بذلك المواطنة عبارة عن شعارات و هتافات لا تحمل المعنى الحقيقي لها ما استوجب تكاتف الجهود بين مختلف مؤسسات المجتمع و فاعليه للارتقاء بها و زرعها كقيمة في أبناء الأجيال القادمة، ومن هنا تتمحور إشكالية مداخلتنا في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري؟

و للإجابة على التساؤل الذي تقوم عليه الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

_ الفرضية الرئيسية:

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا محوريا لترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري؟

و للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

_ الفرضيات الفرعية:

* تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا في ترسيخ قيمة الولاء للوطن في المجتمع الجزائري.
* تساهم مؤسسات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في المجتمع الجزائري.

_ أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراستنا الموسومة ب "دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري"، فمن خلال ما يتم ملاحظته في المجتمع الجزائري من سلوكيات لمواطنيه كرمي نفاياتهم في جميع الأماكن العمومية، و تكسير ما تحويه المرافق العامة، بالإضافة إلى العنف في الملاعب و تكسيرها و جعلها مكبا لنفاياتهم و غيرها من السلوكيات السلبية التي يعبر من خلالها الافراد بعدم رضاهم عن الأوضاع الراهنة، ما يجعلهم يفقدون الثقة في السياسة المنتهجة، و هنا يتجلى الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني التي يتم بواسطتها استرجاع تلك الثقة و توطيدها و على راسهم الجمعيات التي عرفت نشاطا معتبرا في الجزائر، حيث

تحاول هذه الأخيرة القيام بالعديد من النشاطات الامر الذي يؤكد أهمية تناولنا لهذه الدراسة في النقاط التالية:

_ ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة داخل المجتمع الجزائري خاصة مع السلوكيات السلبية التي يتم ملاحظتها في المجتمع و أصبحت عبارة عن ظواهر اجتماعية يجب دراستها.

_ تحتاج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري إلى مواطن صالح يساهم في تطويره و الحفاظ على الجهود المبذولة من طرف الدولة.

_ لابد من تكاتف جهود جميع الاطراف و خاصة مؤسسات المجتمع المدني لكونها قريبة من المواطن، و يمكن ان تؤثر في سلوكياته نحو التغيير و تبنيه لقيم المواطنة التي لا تقف عند القيام بالواجبات و انتظار الحقوق و انما هي الممارسة الفعلية للسلوكات التي تعبر عن الانتماء و الولاء للوطن عن حب دون اكرام أي بصفة طوعية.

_ اهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا الحالية إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

* معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني و على وجه الخصوص الجمعيات في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري.

* تحديد الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في اطار نشر قيمة الولاء للوطن في المجتمع الجزائري.

* الوقوف على مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في أوساط المجتمع الجزائري.

و في سبيل تحقيق البحث لمساعيه تم تقسيمه إلى ما يلي:

_ الجانب النظري:

* الاطار النظري:

✓ ماهية المواطنة.

✓ الخلفية النظرية لمؤسسات المجتمع المدني.

_ الجانب الميداني:

✓ منهج الدراسة.

✓ عينة الدراسة.

✓ أدوات الدراسة.

✓ النتائج في ضوء فرضيات الدراسة.

_ الاطار النظري:

أولا _ ماهية المواطنة:

_تعريف المواطنة لغة:

مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به و هو " موطن الانسان و محله"، وطن يطن وطنا: اقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، و جمع الوطن اوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه ام لم يولد، و مواطنة مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة و مولدا(علاء الدين عبد الرزاق، 2017، ص 32) .

_ تعريف المواطنة اصطلاحا:

و في تعريف دائرة المعارف البريطانية للمواطنة على انها: "علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة، و بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق فيها" اما موسوعة الكتاب الدولي فقد ذكرت انها : " عضوية كاملة في دولة او بعض وحدات الحكم، و تؤكد ان المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت و حق تولي المناصب العامة، و كذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب و الدفاع عن بلدهم". (لعيدي صونية، 2008، ص 6).

اما جون ديوي رأى ان المواطنة لا تعني اكثر او اقل من المشاركة في التجربة الحياتية اخذا و عطاء، فالمواطنة ليست اقل من جعل العقل اجتماعيا، بحيث يجعل خبراته للانتقال إلى الأفضل له و لجماعته(عطية بن حامد، 2009، ص 16).

فمن خلال التعريف اللغوي للمواطنة اين تم ربطها بالمكان و بالحدود الجغرافية، و هذا راجع لطبيعة الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها العرب و هي حياة الترحال فالمواطن هو الفرد تبعاً للمكان المتواجد فيه بغض النظر ان كان موطنه الأصلي او انه حط فيه فقط. الا ان رؤية المواطنة في التعريفات الغربية توحى إلى ان صفة المواطنة تطلق على الفرد الذي يقوم بالواجبات المنوط بها في بلد ما و مقابل ذلك يحصل على حقوقه المحددة سلفا وفقا لقانون ذلك البلد. فالاختلاف في المفهوم يعطي اختلافا في ممارسة المواطنة بين مختلف السياقات الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

2_ ابعاد المواطنة:

لمفهوم المواطنة عدة ابعاد، تختلف من زاوية طرحها و المتمثلة فيما يلي:

_ البعد المعرفي و الثقافي: يحتاج المواطن إلى العلم و المعرفة كوسيلة يستخدمها لبناء مهاراته و كفاءاته التي يحتاجها، كما ان التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الاخذ بعين الاعتبار الخصوصيات النفسية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع.

_ البعد المهاري: و يقصد بالمهارات مثل التفكير الناقد، و التحليل و حل المشكلات،،، و غيرها فالفرد الذي يتمتع بالمهارات السالفة الذكر فانه يتمكن من تمييز الأمور و يكون تفكيره اكثر عقلانية و منطقية و بالتالي تنعكس على سلوكياته في الحياة الاجتماعية اليومية.

_ بعد الانتماء و الولاء: و يقصد به غرس مشاعر ووجدان انتماء الافراد لوطنهم و لتقافتهم و لمجتمعهم, و يعرف الانتماء بانه: " النزعة التي تدفع الفرد للدخول في اطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير و قواعد هذا الاطار و بنصرتة و الدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية و الفكرية الأخرى (فوزي ميهوبي، 2014، ص 74).

_ البعد السياسي و القانوني: حيث تتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد و المعايير التنظيمية والسلوكية و العلائقية داخل المجتمع، التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، كالحق في المشاركة والتدبير و اتخاذ القرارات و تحمل المسؤوليات، القيام بواجبات المواطنة، الحق في حرية التعبير، الحق في المساواة و تكافؤ الفرص.

_ البعد الفلسفي و القيمي: مادامت المواطنة هي انتاج ثقافي و انساني (أي ليست انتاجا طبيعيا)، فهي تنطلق من مرجعية فلسفية و قيمية تمنح دلالاتها من مفاهيم الحرية، و العدل، و الحق، و الخير، و المصير.

_ البعد الاجتماعي: و هو كون المواطنة تصبح كمحدد لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات و القيم الاجتماعية، بحيث تصبح المواطنة كمرجعية معيارية و قيمة اجتماعية، و كثقافة و نظام اجتماعي (حنان مراد، ص 544).

3_ شروط المواطنة:

لا يكفي ان يتم تبني المواطنة كمفهوم و انما لا بد من تواجد شروط او مقومات من خلالها يمكن الحديث عن المواطنة في دولة معينة و من بين هذه الشروط ما يلي (قذري فضل كسبه، 2013، ص 40):

_ اكتمال نمو الدولة، و يعد ذلك بعدا من اهم ابعاد نمو المواطنة، و يستند نمو الدولة بامتلاكها الثقافة التي تركز على المشاركة السياسية و المساواة امام القانون، و الفهم الصحيح للدولة.

_ ارتباط مفهوم المواطنة بوجود الدولة الديمقراطية، و التي تتيح المجال للحريات و كما انها تكرس حقوق المواطنين، فالديمقراطية تعد الحاضنة الأولى للمواطنة على اعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، و المساواة بصرف النظر عن الدين او العرق او المذهب او الجنس لذلك نرى ان الدول الاستبدادية لا تعطي المجال لنمو المواطنة، و ان فعالية المواطنة تتحدد من خلال مدى الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على معلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تكون هذه المعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية و المشاركة.

_ يتحدد هذا الشرط من خلال مدى تمتع المواطنين بالحقوق السياسية و القانونية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، و ذلك من خلال عقد اجتماعي بين الشعب في المجتمع و السلطة السياسية، و من الضروري تلازم الحقوق و الواجبات القانونية و السياسية، و الحقوق الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية على أساس توزيع الفرص و المساواة بين كافة المواطنين.

_ تعد التنشئة الاجتماعية و الثقافية احدى شروط وجود المواطنة، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المختلفة في بلورة الفرد القادر على فهم المواطنة من خلال نظام تربوي و ثقافي متكامل. و لهذا فالمواطنة يؤسس لها من خلال نظام متكامل في المجتمع فلا يمكن الحديث عن المواطنة في دولة تحرم افرادها من حقوقهم، و في ظل دولة حكامها مستبدون لا يمنحون أي مشاركة في الحياة السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية لمواطنيهم و بهذا فالمواطنة ليست شعارات و هتافات بحب الوطن و الدفاع عنه بقدر ما هي ممارسة و واقع معاش و التزام بتأدية الواجبات كما بتقديم الحقوق.

4_ قيم المواطنة:

أ_ المساواة: تعد قيمة المساواة بين الناس من القيم الأساسية التي اكدتها كافة الأديان السماوية، و كان اخرها الإسلام، فقد نادى الإسلام منذ ظهوره بالمساواة بين الناس في المعاملات دون تفرقة او تمييز بينهم على أساس العرق او الجنس، او اللون، كما برز ذلك أيضا في كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الانسان، فهذه القيمة تمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة، كما ان مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها ما يلي: المساواة امام القانون، المساواة امام المرافق العامة كالأمن و التعليم و الصحة و الكهرباء، المساواة امام المنافع الاجتماعية بمعنى التمتع بالحقوق و عدم التفاوت فيها، المساواة في تولي الوظائف العامة.

ب_ العدل: تعد قيمة العدل سامية دعت اليها جميع الأديان السماوية، فالعدل يعني القسط و الموازنة و الانصاف، و إيصال كل حق إلى مستحقه، كما ان قيمة العدل مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة الا بتحقيق العدل، ليكون الجميع امام القانون سواء، فكلما اتسع نطاق تطبيقه، عم الخير و الامن و الاستقرار، و كلما انتشرت العدالة الاجتماعية، زاد انتماء الناس لوطنهم و حبهم له و اخلاصهم و تفانيهم في سبيل رفعتة و حمايته و التضحية من اجله في جميع الظروف و الأوقات(عبد الله بن سعيد، 2011، ص 82).

ج_ قيمة الحرية: و التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد و ممارسة الشعائر الدينية، و حرية التنقل داخل الوطن، و حرية التعبير، و حرية تأييد او الاحتجاج على قضية او موقف او سياسة ما، و حرية المشاركة في المؤتمرات و اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي.

د_ الانتماء: و هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس و اخلاص للارتقاء بوطنه و الدفاع عنه، و الحرص على سلامته، و هذا الانتماء لا يتعرض مع الانتماء للأسرة و الدين بل تنسجم هذه الانتماءات مع بعضهم بعضا.

هـ_ قيمة المشاركة: و التي تتضمن العديد من الحقوق مثل حق المشاركة في كافة مناشط المجتمع، و المشاركة في احداث المجتمع(روبة صوالح، 2015، ص 40). و تأتي المشاركة من خلال إقرار مبدأ الحقوق الواجبات، عبر الأنشطة السياسية و الاجتماعية، و من امثلتها

النشاط الانتخابي على مستوى المجالس و غيرها، و المشاركة في القضايا الاجتماعية، و السياسية، عن طريق عقد الحوارات الوطنية، و ابداء الراي بكل حرية و ثقة(عطية بن حامد، 2009، ص 24).

ثانياً_ الخلفية النظرية لمؤسسات المجتمع المدني:

قبل ان نتطرق إلى تعريف مؤسسات المجتمع المدني، ارتأينا ان نمر أولاً على عرض بعض التعريفات الخاصة بالمجتمع المدني التي تعرض لها الباحثون و هي كالتالي:

1_ تعريف المجتمع المدني:

عرف المجتمع المدني على انه: "الافراد و الهيئات غير الرسمية بصفقتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية و الاقتصادية و العائلية و الصحية و الثقافية و الخيرية و غيرها"(احمد إبراهيم ملاوي، 208، ص 254).

و في تعريف اخر للمجتمع المدني: " مجموعة المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحثل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام القيمي في المجتمع من ناحية، و الدولة و مؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى" (محمد احمد براوي، 2007، ص 12).

2_ عناصر المجتمع المدني:

يتكون المجتمع المدني من عناصر أساسية تميزه عن غيره من التكوينات الاجتماعية التقليدية، فالفارق الرئيسي الذي يميزه عنها هو مدى توافر هذه العناصر، و ابرزها ما يلي(عباس فاضل محمود، 2016، ص 623):

_ الطوعية: و ترتبط هذه النقطة بعنصر الإرادة الحرة للفرد و اختياره في الانتماء إلى احدى مؤسسات المجتمع المدني، اما لتحقيق منفعة عامة او الدفاع عن مصالح طبقة او فئة معينة من طبقات المجتمع.

_ المؤسسية و التنظيم: و المقصود منها هو ضرورة العمل ضمن تنظيمات و مؤسسات تعتمد على نظام اداري و برنامج و اهداف انية و استراتيجية معينة، اذ لا نكاد نجد أي عمل او نشاط فاعل و مؤثر من دون تنظيم و تخطيط مسبق يقوم به جهاز فني و اداري يتمتع بمهارة و كفاءة و خبرة عالية.

_ الغاية و الدور: و معناها ان فعالية و تأثير مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع و على ضوء ذلك يحدد مدى نجاحها او فشلها، باعتبارها تمثل مؤسسات امة و ليس مؤسسات دولة، و من خلال الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقاتها مع الدولة أيضا اذ ان كلا الطرفين يجب ان يتنافسوا مع بعضهما البعض في تقديم خدمة للمجتمع.

_ الاستقلالية: و تعني هنا ان لا تخضع مؤسسات المجتمع المدني لأي شكل من اشكال التبعية و الهيمنة من الخارج او الداخل و المتمثلة بفرض اراء و سياسات و املاءات و برامج و خطط

الجهة المهيمنة، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستقبلها و فشلها حتماً لأنها لا تتسجم مع طموحات الجماهير و مطالبها في الاستقلالية، و قد تلجا البعض من هذه المؤسسات إلى عدم استخدام مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الأساسي مما يؤدي إلى عدم ثقتهم بها و فشلها في الأجل المتوسط و البعيد.

_ الالتزام بمنظومة الاخلاق و القيم و الآداب العامة في البلاد: و التعامل مع الحريات كحق انساني و قانوني الغاية منه تحقيق الذات الفردية و الجماعية من خلال الأنشطة المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن قبول التنوع و الاختلاف في الراي و احترام راي الأغلبية والأقلية التي تقرها العملية الديمقراطية.

_ الترابط ضمن اطار منظومة ثقافية: فمن عناصر المجتمع المدني الأساسية هو النظر اليه بوصفه مفهوماً لا يمكن التعامل معه الا في اطار " منظومة ثقافية" مترابطة من القيم و المفاهيم الإنسانية و الحضارية مثل (الديمقراطية، المشاركة السياسية، حقوق الانسان، الشرعية السياسية...).

3_ تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

ليس من السهل تقديم تعريف موحد لمنظمات المجتمع المدني، و فيما يلي تقديم لبعض هذه التعاريف:

_ عرفت منظمات المجتمع المدني بانها: "مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع و ممارستها للسلطة التعسفية، و تتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت ان تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات و غيرها، حديثة كانت او تقليدية" (ناصر الشيخ علي، 2010، ص 23).

_ و قد عرف البنك الدولي منظمات المجتمع المدني بكونها: "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، و تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات و قيم أعضائها او الاخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية او ثقافية او سياسية او علمية او دينية او خيرية، و يشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، جماعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات المهنية و مؤسسات العمل الخيري".

_ و في تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية على انها: "مجموعة المنظمات و المؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين بشكل مستقل عن الدولة بهدف تحقيق اهداف شريحة او طبقة من السكان، و تشمل النقابات و الاتحادات او الجمعيات المهنية و الحرفية و الخاصة، و جمعيات رجال الاعمال" (قدري فضل كسبه، 2013، ص 28).

فمن خلال التعاريف السابقة و التي تتفق بكون منظمات المجتمع المدني تحاول تحقيق أهدافها الخاصة لشريحة معينة من افراد المجتمع بصفة مستقلة عن الدولة، كما انها منظمات غير ربحية تقوم على جملة من القيم و القوانين التي تحكمها في ظل الوصول إلى مساعيها.

4_ خصائص منظمات المجتمع المدني:

فيما يلي تحديد لاهم خصائص منظمات المجتمع المدني (عبد الرحمان صوفي، ص 75):

_ ان يكون للمنظمة موقعا متميزا على شبكة التخطيط و صنع و اتخاذ القرار في المجتمع المدني.

_ تكيف منظمات المجتمع المدني مع التطورات البيئية و التغيرات العالمية الجديدة.

_ شعبية و ديمقراطية منظمات المجتمع المدني.

_ تدعيم استقلالية المؤسسات بأبعاد الاستقلالية المختلفة مما يتيح الفرصة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في صياغة اطر السياسة الاجتماعية في المجتمع.

_ ان تتضمن جميع منظمات المجتمع المدني قسما خاصا بالمعلومات، اذ تؤثر المعلومات في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وان المؤسسات التي تملك المعلومات تكون اكثر قوة وتأثيرا من غيرها التي لا تملك المعلومات، بالإضافة إلى حق منظمات المجتمع المدني في طلب المعلومات.

_ مرونة تغيير اهداف منظمات المجتمع المدني بحيث تستوعب دائما و بدرجة عالية من السرعة أي تغييرات تطرا على المجتمع.

_ التطوير التنظيمي و المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني بما يدعم قدراتها على استخدام أساليب الرقابة الذاتية (غير الرسمية) اكثر من الرقابة الرسمية و إزالة الحواجز بين قطاعات الهيكل التنظيمي.

_ تحقيق صورة فاعلة للاندماج بين مؤسسات الحكومة و منظمات المجتمع المدني بما يدعم القدرة المجتمعية في الاعتماد الذاتي المتبادل بين مؤسسات المجتمع المختلفة، و بما يعظم القوة التفاوضية لمنظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية و يعيد قدرتها على المنافسة.

5_ المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

في سبيل تحقيق منظمات المجتمع المدني لأهدافها و القيام بوظائفها تواجهها جملة من المعوقات تحول دون ذلك من بينها ما يلي (عبد العزيز جسوس، ص 28):

_ ضخامة المسؤولية ذات الابعاد الفكرية و الاجتماعية و السياسية و القانونية.

_ غياب الديمقراطية الداخلية و ما يستتبعها من احتكار المسؤوليات من قبل شخصيات معينة.

_ تعدد الولاءات لمنظمات المجتمع المدني مما يولد في الاغلب تشرذم العمل و تعارضه أحيانا.

_ تمركز منظمات المجتمع المدني في المدن الرئيسية و ضمور دورها في المدن الصغيرة والأرياف.

_ تواضع الكفاءات في التسيير.

_ عدم الشفافية في الحسابات المالية و خاصة المساعدات الممنوحة من المنظمات الدولية.

_ القوانين المجحفة التي تضعها الدولة أحيانا لمنح تأسيس المنظمات المدنية و عرقلة أنشطتها.

_ تضائل الروح التطوعية و طغيان الانتهازية و المحسوبية أحيانا.

_ النقص في التعامل البيداغوجي مع المواطنين ذوي الأوضاع الاجتماعية المختلفة و خاصة الاميين و الفقراء.

_ عدم التوفر على برامج واضحة و دقيقة قابلة للتنفيذ و السقوط في شعارات الفضفاضة.

_ فقر في ابتكار الصيغ المطلوبة الكفيلة بالتأثير في المجتمع و الحكومات.

ان فكرة منظمات المجتمع المدني لم تأتي من فراغ و انما كانت موازية في ظهورها و انتشارها للأوضاع المجتمعية التي عانت منها الدول، و بالتالي لأبد من التأسيس لثقافة منظمات المجتمع المدني و التي تكون منقذة إلى حد كبير في السياسة العامة للدولة القائمة على الحرية والديمقراطية، و التركيز على الشفافية في وضع الخطط الناتجة عن دراسة معمقة للمجتمع و افراده و متطلباتهم لا من اجل خدمة أغراض شخصية، بالإضافة إلى كيفية تطبيق هذه الخطط و الفئة المستهدفة لغرض تعميق العلاقة بين المواطن و الدولة، و هو ما نحتاجه اليوم في الجزائر، اين فقد المواطن جزء كبيرا من ثقته في الدولة معلقا املا كبيرا في منظمات المجتمع المدني الا ان هذه الأخيرة هي الأخرى تعمل على خدمة أغراض شخصية لفئة قليلة في المجتمع بوضع خطط سطحية لا تعالج المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع من جذورها و انما كصورة شكلية لتواجد هذه المنظمات و نشاطها شبه المنعدم في بعض المناسبات فقط، ما سيزيد من تعميق فقدان الثقة في نشاطها و سلطتها و التشكيك في خدماتها المقدمة للمواطن.

ثالثا_ الجانب الميداني:

1_ منهج الدراسة: يمثل المنهج مجمل الخطوات العلمية التي من خلالها يتم التوصل إلى الحقائق و النتائج و اثبات صحة الفرضيات من عدمها، فهو عبارة عن سلسلة متكاملة يكلف فقدان حلقة منها خلا في النتائج، حيث يختلف المنهج المتبع باختلاف المواضيع المعالجة ما يتوجب على الباحث الحذر في اختيار المنهج المناسب و في دراستنا هذه راينا ان المنهج الوصفي هو المناسب لموضوع دراستنا و للإجابة على تساؤلنا و التحقق من صحة فرضياتنا من عدمها.

2_ العينة المستخدمة:

تعتبر العينة خطوة مهمة في سبيل تحقيق البحث لنتائج فعالة وواقعية بالإضافة إلى تمتعها بكونها جديرة و ممثلة للمجتمع الأصلي، خاصة ان كان مجتمع الدراسة الأصلي كبيرا و لا يمكن

للباحث باي حال من الأحوال دراسته ككل، ما يجعل الاخذ بالعينة امرا مجديا و مؤديا إلى نتائج يمكن تعميمها. و من هنا تبرز أهمية العينة و تمثيلها بشكل صحيح و حملها لخصائص المجتمع الأصلي، ففي دراستنا هذه قمنا باختيار عينة عرضية متكونة من 35 طالبا و طالبة من كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية الا ان العينة خصت بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة باتنة 1. حيث تراوحت أعمارهم بين _ _ مقسمة بين 20 طالبة و 15 طالب موزعين بين تخصصي علم النفس و كان عددهم 17 اما علم الاجتماع فقد كان عددهم 18.

3_ أدوات الدراسة:

تعتبر أداة الدراسة مهمة لكونها وعاءا للبيانات و المعلومات التي يمنحها افراد العينة للباحث والتي يتم تحليلها و تفسيرها بغية التوصل إلى نتائج يتم الاستناد عليها في التحقق من صحة الفرضيات و الإجابة على التساؤلات المثارة حول موضوع الدراسة، و قد تم استعمال الاستبيان كأداة رئيسية في دراستنا الحالية. حيث احتوى الاستبيان على 20 سؤال ينطوي تحت بعدين الأول بعد الولاء للوطن حيث تم طرح 10 أسئلة بخصوصه اما البعد الثاني المتعلق بالمشاركة في الاعمال التطوعية و الذي خص ب 10 أسئلة، حيث يمثل كلاهما ابعاد المواطنة التي اختيرت في دراستنا الحالية.

4_ نتائج الدراسة:

أ_ الفرضية الأولى: تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا في ترسيخ قيمة الولاء للوطن في المجتمع الجزائري.

بينت نتائج الدراسة ان نسبة 80% من افراد العينة رات ان دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الولاء للوطن لا تزال في أولها و لم يلمسوا بعد أي خطط جادة تمس مختلف شرائح المجتمع في نشر و ترسيخ هذه القيمة، حيث أشاروا إلى ان هذه المؤسسات على الرغم من بذلها لجهود لا يجب نكرانها في سبيل الاعانة الا انها تكون في المناسبات فقط و لا تحمل هذه البرامج في طياتها تخفيفا من حدة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع و التي اثرت على ولائهم للوطن، وانما تتصف بكونها مسكنات فقط. فالولاء للوطن يعني القيام بالواجبات على اكمل وجه بالإضافة إلى السعي لتقدم الوطن و ازدهاره، الا ان هذا صعب المنال بعض الشيء فعلى سبيل المثال الأحزاب السياسية كمؤسسات للمجتمع المدني يعول عليها في دعم و توطيد ثقة المواطن في الدولة، الا انها أصبحت في كثير من الأحيان سببا كفيلا بفقدانه للثقة و تحطيم علاقة الولاء التي يجب ربطها و التأكيد عليها، فتفكر المواطنين و احتياجاتهم فقط في وقت الحملة الانتخابية مع مرافقة الوعود حتى لا نقول الكاذبة و لكن الوهمية و ذلك لعدم تطابقها و إمكانياتهم الثقافية والاقتصادية و حتى القيمة لان الولاء للوطن اذا لم يمتلكوه من غير المعقول ان يرسخوه، فبدل أن تكون الانتخابات فرصة لتعميق العلاقة بين هذه المؤسسات و المواطن و الالتزام بتحقيق متطلباته، ما يجعلها تكسب رهان نشر و ترسيخ قيمة الولاء له، أصبحت مناسبة يفرح بها

المواطن لكونها عطلة مدفوعة الاجر و نلاحظ ذلك من خلال النسبة القليلة جدا من المشاركة في الانتخابات، فشعور المواطن بعدم الاستفادة منها و ان الوضع سيبقى على حاله يضعف ولاءه للوطن و بالتالي ضعف تحليه بالمواطنة.

ب_ الفرضية الثانية: تساهم مؤسسات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة بالأعمال التطوعية في المجتمع الجزائري.

خلصنا من خلال نتائج الدراسة إلى ان نسبة 82.85% من افراد العينة كانت اجابتهم لصالح مساهمة افراد مؤسسات المجتمع المدني في التشجيع على المشاركة في الاعمال التطوعية لمختلف فئات المجتمع التي تحتاج التطوع و المساهمة من اجل تلبية احتياجاتها المختلفة، وبالتالي تقوية و زيادة ثقنها في المجتمع الذي تعيش فيه، كما ينمي لديها شعور الانتماء للوطن. كما يحرص العمل التطوعي على تحقيق التعاون و الإحساس بالآخر و عدم تركه يتخبط في المشكلات المختلفة من فقر و بطالة، و تهميش و مختلف الانحرافات الاجتماعية التي يقع فيها العديد نتيجة انزاعهم عن الآخرين، كما يساهم العمل التطوعي في المحافظة على ما تصرفه الدولة من إمكانيات في سبيل تحسين جودة حياة المواطنين و تغرس في نفوسهم حب الوطن. حيث تتفق إجابات الأغلبية من المبحوثين مع ما نلاحظه من انتشار للأعمال التطوعية من تنظيف للشوارع والطرق و حتى المقابر، و من ناحية أخرى ما توفره خاصة الجمعيات من كسوة للأيتام في الأعياد و المناسبات، التطوع لعلاج المرضى من طرف الأطباء، و سيارات الاجر من اجل نقلهم و تكفل بهم في حالة بعد سكانهم هن المستشفى الذي يعالجون فيه. الا ان الجدير بالذكر ان مثل هذه الاعمال شهدت لبنتها الأولى و لم تلق بعد الانتشار اللازم للنهوض بالمجتمع الجزائري وغرس قيم التطوع فيه و بالتالي تحقيق اهم بعد من ابعاد لمواطنة و هو المشاركة الطوعية التي تتبع من حب الفرد لمجتمعه و محاولة الرقي به. فانحصار الاعمال التطوعية في المناسبات فقط لا ينتج ثقافة للمواطنة، كما ان الشوارع بحاجة دائمة للنظافة واليتمى بحاجة دائمة لمن يعينهم و ان لم يجدوا ذلك في الدولة كانت من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، فالموارد البشرية التي يتم اهدارها تمثل الثروة الحقيقية التي تعول عليها الدول في تحقيق التنمية المستدامة.

_ النتيجة العامة:

من خلال دراستنا التي تم تطبيقها على عينة في الوسط الجامعي من طلبة و طالبات، حيث كانت رؤيتهم بخصوص دور مؤسسات المجتمع في ترسيخ قيم المواطنة ايجابية و هذا ما نلمسه من خلال العديد من السلوكيات الا ان الخلل يكمن في كونها لا ترتق بعد لتؤثر بالشكل الكافي في جميع افراد المجتمع، فقد بدأت تمس فئة معينة دون انتشارها إلى باقي الفئات. كما ان القائمين على هذه المؤسسات يفقدون الخطط الاستراتيجية الكفيلة لتعميق العلاقة بينهم و بين المواطنين، حي اعتبر افراد العينة بان نشاطهم وقتي، بمعنى انه لا يهدف إلى الترسخ بقدر ما

يهدف إلى التخدير. اذا تكلمنا عن المواطنة فهي مسيرة شعوب كان لمؤسسات المجتمع المدني الدور الكبير في تحقيقها و ترسيخها فكما ينتظر افراد المجتمع حقوقهم لابد ان يلتزموا بواجباتهم التي في كثير منها تحقيق لحقوقهم، بالإضافة إلى ان القيام بالواجبات يقابله تامين للجهود وإعطاء كل ذي حق حقه.

_ خاتمة:

تمثل مؤسسات المجتمع المدني جانبا مهما في تطور المجتمعات، اذا ما وجهت جهودها إلى تنمية الوعي و نشر ثقافة المواطنة، من خلال ما تقوم به من اعمال تطوعية و نشر قيمة الولاء للوطن و عدم التخلي عنه و هذا ما يتجلى في سلوكيات ثروة البلاد من الشباب الذين يخاطرون بأنفسهم من اجل مغادرة الجزائر تمردا على الظروف القاهرة التي يعيشونها و تصورا منهم ان حياة الرفاهية موجودة في الطرف الاخر من البحر اين عمل افراده على تطوير بلدانهم و جعلها مركزا لجذب الموارد البشرية من كل بقاع العالم. فتنمية الدول و ازدهارها نتاج لتكاتف الدولة و مؤسسات المجتمع. اما عدم توجيه جهود هذه المؤسسات لخدمة افراد المجتمع التي في نهاية تعبر عن خدمة هذا الأخير، ستؤدي في النهاية إلى ان تصبح غير وظيفية ناشرة للفساد و خادمة لمصالح فئة قليلة من افراد المجتمع.

_ قائمة المراجع:

_ احمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

_ صوالح روبة، قيم المواطنة في مناهج المواد الاجتماعية للمرحلة الابتدائية، مذكرة ماجيستر، تخصص علم النفس التربوي، جامعة ورقلة، 2015.

_ صونية العيدي، المجتمع المدني المواطنة و الديمقراطية " جدلية المفهوم و الممارسة"، مجلة كلية الاداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2_3، بسكرة، 2008.

_ عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، 2016.

_ علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية و التحديات المعاصرة، http://neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf/3_11_3.pdf

.2017/10/10

_ عبد الرحمان صوفي، محمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني، مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، 2008.

- _ عبد العزيز جسوس، دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة،
<ftp://pogar.org/LocalUser/temp/b-papers/2005/guessous.pdf>
2017/10/12.
- _ عبد الله بن سعيد، قيم المواطنة لدى الشباب و اسهامها في تعزيز الامن الوقائي، ط1،
الرياض، 2011.
- _ عطية بن حامد، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة
الابتدائية، مذكرة ماجيستر، تخصص المناهج و طرق التدريس، جامعة ام القرى، السعودية،
2008.
- _ فوزي ميهوبي، سعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة، مجلة العلوم
الإنسانية و الاجتماعية، العدد 14 الجزائري، 2012.
- _ قدرى فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين،
مذكرة ماجيستر، تخصص التخطيط و التنمية، جامعة النجاح، فلسطين، 2013.
- _ محمد احمد براوي، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا،
دهوك، 2007.
- _ ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة في فلسطين، المركز
الفلسطيني للدراسات و حوار الحضارات، فلسطين، 2010.